

Distr.: Limited
31 July 2002
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية

الدورة الأربعون

فيينا، ١٤-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

العقبات القانونية أمام تطوير التجارة الإلكترونية في الصكوك الدولية ذات الصلة بالتجارة الدولية

تجميع لتعليقات الحكومات والمنظمات الدولية

إضافة

المحتويات

الصفحة	
٢	ثانيا- تجميع التعليقات.....
٢	ألف- الدول.....
٢	١- ليتوانيا.....
٢	٢- النيجر.....
٣	باء- المنظمات الدولية الحكومية.....
٣	١- الاتحاد الأوروبي.....
٤	جيم- المنظمات الدولية غير الحكومية.....
٤	١- غرفة التجارة الدولية.....



ثانياً - تجميع التعليقات

ألف - الدول

١ - ليتوانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

١ - تعرب حكومة ليتوانيا عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به أمانة الأونسيترال لإجراء دراسة استقصائية للعقبات القانونية المحتملة أمام تطوير التجارة الإلكترونية في الصكوك الدولية.

٢ - وترى حكومة ليتوانيا أن المنهجية التي استخدمتها أمانة الأونسيترال لإجراء الدراسة الاستقصائية هي مناسبة للمشروع الذي حدده الفريق العامل. بيد أن حكومة ليتوانيا تعتقد أنه سيكون من المجدي أن تدرج في الدراسة الاستقصائية إحالات إلى التحفظات التي أبدتها الدول بشأن الصكوك الدولية المناسبة إذا كانت هذه التحفظات يمكن أن تشكل عقبات أمام التجارة الإلكترونية (على سبيل المثال: أعلنت تسع دول، وفقاً للمادتين ١٢ و ٩٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع، أن أي حكم من أحكام المادة ١١ أو افادة ٢٩ أو الجزء الثاني من الاتفاقية يسمح بإبرام عقد بيع أو تعديله أو فسخه بالتراضي وأي عرض أو قبول أو غير ذلك من إعلانات النية يقدم بأي شكل غير الشكل الكتابي، لن يسري إذا كان مقر عمل أي من الأطراف واقعا في الدولة المعنية).

٣ - وهناك بند آخر مقترح للعمل في المستقبل، وهو إجراء دراسة استقصائية يمكن أن تشمل تحليلاً لقوانين الأونسيترال النموذجية واستنتاجات أولية بشأن أنواع الأحكام التي قد تشكل عقبات أمام التجارة الإلكترونية.

٢ - النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

١ - يرحب النيجر بعمل الأونسيترال لوضع قواعد موحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية وجهودها لضمان فهم مصطلحات "الكتابة" و"التوقيع" و"المستند" في صكوك التجارة

الدولية على نحو يشمل المعادل الإلكتروني لكل منها. بيد أن النيجر ترى أن من المستصوب أن تتخذ الأونسيترال تدابير مناسبة لمراعاة شواغل البلدان الأقل نمواً فيما يتعلق بالاتفاقيات التالية، على النحو المبين فيما يلي:

(أ) شكّلت اتفاقية تجارة المرور العابر (الترانزيت) للدول غير الساحلية (نيويورك، ٨ تموز/يوليه ١٩٦٥) أساساً لتعزيز النقل الدولي بين البلدان غير الساحلية والبلدان الساحلية لا سيما في أفريقيا. لذلك، ينبغي عند النظر في المشاكل المتصلة بالتجارة الإلكترونية مراعاة مصالح تلك الدول عن طريق إشراك خبراء من الدول المعنية، بطريقة أو بأخرى؛

(ب) تغطي الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (جنيف، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥) الوظيفة الحاسمة والمتعددة الأوجه لدفاتر النقل الدولي البري (الضوابط ووسائل الإثبات، وما إلى ذلك) لتيسير حركة النقل، لا سيما في غرب أفريقيا. لذا ينبغي مواصلة التحليل والتوسع فيه ليشمل البلدان الأفريقية.

٢- ويمكن تقديم تعليقات مماثلة فيما يتعلق بالاتفاقيات الأخرى، لاسيما الاتفاقية المتعلقة بعقود النقل الدولي الطرقي للبضائع (جنيف، ١٩ أيار/مايو ١٩٥٦) والبروتوكول الملحق بها (جنيف، ٥ تموز/يوليه ١٩٧٨)، نظراً للدور الذي تؤديه حافظة الشحن في التجارة الدولية الطرقية في منطقتنا.

باء- المنظمات الدولية الحكومية

١- الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

تدرك المديرية العامة لجمعية المعلومات التابعة للجنة الأوروبية أن نطاق الدراسة الاستقصائية يركز على صكوك التجارة الدولية التي قد تتضمن عقبات قانونية أمام التجارة الإلكترونية. وعقب التشاور مع المديرية العامة الأخرى في اللجنة الأوروبية، فإن اللجنة الأوروبية تستطيع إبلاغ الأونسيترال بأنه بما أن اللجنة ليست جهة إيداع لصكوك دولية، فإنه ليس لديها معاهدات أخرى لإضافتها إلى القائمة. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن تشريعات الاتحاد الأوروبي لا تقع ضمن نطاق الدراسة الاستقصائية للأونسيترال.

جيم - المنظمات الدولية غير الحكومية

١ - غرفة التجارة الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

١ - تعرب غرفة التجارة الدولية عن تقديرها للفرصة المتاحة لها لتقديم مساهمة موضوعية إلى الأونسيترال بشأن المشروع المقترح المتعلق بالعقبات الإلكترونية أمام التجارة الإلكترونية في الصكوك الدولية القائمة المتصلة بالتجارة. ويسعد أعضاء الغرفة أن يقدموا خبرات موضوعية في مجال الأعمال التجارية ويأملوا أن تكون مفيدة للأونسيترال.

٢ - وتعتزم الغرفة تقديم تعليقات أكثر تعمقا فيما يتعلق بالمشاريع المقترحة، بما في ذلك العمل الجاري بشأن تشكيل العقود، قبل اجتماعات الأونسيترال في تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يلي التعليقات العامة للغرفة على مشروع "الاتفاقية الشاملة":

(أ) تؤيد الغرفة هذا العمل مادام تنقيح شروط الكتابة في الاتفاقيات الدولية سيزيل الحواجز أمام التجارة. ولكن الغرفة تعتقد أنه من الأهمية بمكان تحديد العمل بوضوح، لأن قطاع الأعمال التجارية أصبح يعتمد على نصوص العديد من الاتفاقيات الدولية؛

(ب) وتعتقد الغرفة أنه من السابق لأوانه أن تحاول الأونسيترال تحديد شكل ناتج العمل في هذه المرحلة (أي تفسير أم اتفاقية أم مبادئ توجيهية أم قوانين نموذجية) وهي تحت الأونسيترال على الاضطلاع، عوضا عن ذلك، بالعمل الأساسي اللازم بشأن المسائل التي ستوفر بدورها الارشاد اللازم لتقرير الشكل المناسب الذي ينبغي أن يتخذه ناتج العمل في المستقبل. ومن وجهة نظر الغرفة ينبغي أن يكون ناتج العمل مكملا للتشريعات أو الاتفاقيات القائمة، لا أن يعيد فتحها؛

(ج) وتعتقد الغرفة أن الأونسيترال ينبغي ألا تبدأ عملية الصياغة إلا بعد الاضطلاع ببحث شامل وتحليل متعمق يجريه خبراء بشأن هذه المسائل.